العرب
الثلاثاء 2021/06/29
السنة 44 العدد 12104

كيف أعادت الحروب تشكيلنا

الحرب تحولت إلى ثقافة للدول القوية تحصد آثارها الدول الضعيفة

واشنطن - يجمع خبراء ومؤرخون أن الحروب على مر السنوات كانت تلك الوسيلة الجشعة لفرض إرادة دول قوية على دول ضعيفة بهدف السيطرة عليها والاستحواذ على ثرواتها وتحقيق مكاسب إستراتجية، دون الاكتراث لأثار أي تدخل عسكري على الجانب الإنساني وحجم الدمار الذي تخلفه آلة الحرب.

وفيما تقدم المؤرخة مارغريت ماكميلان في كتابها "كيف أعادت الحروب تشكيلنا" قراءة مختلفة لمفهوم الحرب بالنسبة إلى الأميركيين وفي تقديرها تحولت إلى ثقافة، حيث كان الرأي العام كما القادة العسكريون مساهمين فيها وداعمين لاستخدام العنف والقوة في سياستهم الخارجية على مدار تاريخ البلاد وحكوماتها المتعاقبة، إلا أن الكاتب جيم مايلز يدحض أطروحة كتابها التي برأيه لم يقدم أسبابا مقنعة وكافية لدوافع الحرب اليوم.

> مارغريت ماكميلان تشير في كتابها إلى أن للجمهور رأيًا فعليًا في تحديد اندلاع الحرب لكن الرأي العام يتحدد في الغالب بواسطة وسائل الإعلام

وكتب مايلز قائلا "كدت أنتهي من قراءة كتاب 'كيف أعادت الحروب تشكيلنا'". هو كتاب لا يستحق القراءة، ولكني قرأته على أي حال، لاسيما وأن ماكميلان هي كاتبة تاريخ ممتازة. مجلداها اللذان قرأتهما – "باريس 1919" و"الحرب التي أنهت السلام" – عبارة عن تاريخ مكتوب بشكل جيد، ويمكن الوصول إليهما بسهولة وهما لجميع مستويات القراء. ولكن لسوء الحظ، لم تذكر ماكميلان من أول العنوان وحتى محتوى الكتاب الشكل الذي نحن عليه اليوم نتيجة كل حروبنا.

ويشير العنوان إلى أن الحرب قد أعادت تشكيلنا، كما لو كانت قوة طبيعية بنفس الطريقة التي يجادل بها الاقتصاديون بأن "الأسواق الحرة" قوة طبيعية. فكلاهما من صنع الإنسان، وعند قراءة الكتاب يتضح أن العنوان كان يجب أن يقرأ "الحرب – كيف نزرعها". من المؤكد أنها تعيد تشكيلنا، لكن غلبة اللغة المستخدمة في أوصافها في جميع أنحاء الكتاب تشير إلى أنها ثقافة "التطوير بالتدريب؛ والتطور الفكري". وعندما يتم زراعة شيء ما، يكون في طور "الاستعداد للنمو"، وهو في ثقافتنا إعداد ونمو الحرب والعسكرة والمؤسسات والسلوكيات المرتبطة بها.

وتناقش مكميلان الرأي العام كما لو كان للجمهور رأي فعلي في تحديد اندلاع الحرب، لكن الرأي العام يتحدد في الغالب بواسطة وسائل الإعلام في ذلك الوقت – فقط اقرأ بعض تواريخ راندولف هيرست وإدوارد بيرنايز من بين آخرين. كما أنها تستخدم مصطلح "الثقافة العامة"، وبنفس الطريقة، تتشكل الثقافة العامة بشكل أساسي من قبل وسائل الإعلام: يتم التلاعب بها وإدارتها وإضفاء الشرعية عليها من خلال هذه المؤسسات.

وتستخدم كلمة "عديم الضمير" عادة لوصف الديماغوجيين وبعض العسكريين، لكن كلمة "دقيق" تشير إلى أن الشخص "يمتلك الحس والضمير حتى في الأمور الصغيرة، لا يتجاهل التفاصيل، يعمل بدقة متناهية، ولا يفشل".

وبعيداً عن العنوان وأخطاء اللغة اللاحقة، تم وضع الحجج المتعلقة بالموضوع المختار بشكل سيء. تستخدم ماكميلان الكثير من العلاقات المشتركة بين الحرب وتأثيراتها لكنها لا تؤسس أي علاقات سببية حقيقية.

معلوماتها الداعمة لأطروحتها المهتزة ترتد في الزمان والمكان وبين الحقيقة والخيال. يمكن أن يكون هذا المزيج مسليًا، ولكنه مفيد فقط لمحبي التوافه الغامضة للحرب. وبمعنى ما، هناك الكثير من التاريخ، لكن القارئ لا يستطيع فهم أي حدث تاريخي واحد أو أي تدفق تاريخي من هذا المزيج من الأفكار.

وبرأي مايلز فإن أكبر فشل للكتاب هو وصف شكل العالم، أو الأمة، أو المنطقة، بعد كل الحروب التي "أعادت تشكيلنا"، حيث لا يوجد وصف متماسك للدولة العسكرية الأميركية الحالية، وثقافتها الحربية و"شكلها" المفترض في التعامل مع الناتو والاتحاد الأوروبي وروسيا والصين وإسرائيل والإرهابيين وثورات ذوي البشرة المختلفة والحروب الأهلية وسوريا وإيران، وجميع الحروب الصغيرة الأخرى التي استخدمتها وكالة المخابرات المركزية من أجل الاحتفاظ بالهيمنة الأميركية "الاستثنائية" و"التي لا غنى عنها".

ولم يتم تقديم أيضا أي وصف للتأثيرات الاقتصادية في ثقافة الحرب الأميركية على الرغم من أن القوة والجشع والسيطرة والأرباح التي تجنيها الدولة العسكرية لها تأثير هائل على حياة المواطنين الأميركيين ومواطني العالم. تدعم السيطرة على النفط ونقله عملة الاحتياط العالمي للولايات المتحدة، البترودولار، ولها تأثيرات هائلة في جميع أنحاء العالم وبشكل خاص في الشرق الأوسط.

ولم يتم التعامل مع العنصرية والاستعمار كأمر مقدس وضروري من قبل "الكنيسة والدولة ووسائل الإعلام التي تبرر لماذا يمكن للبيض استعباد وقتل الآخرين". في حين لا تستطيع الدول العسكرية، لاسيما تلك التي تسعى إلى السيطرة، أن تفعل ذلك دون دول أخرى، أي دون عدو يحفز الجماهير على منحها المزيد من القوة وتجاهل المشاكل الداخلية.

ويستنتج مايلز أن كتاب "كيف أعادت الحرب تشكيلنا" لا يشكل أطروحة بشكل صحيح، ولا يقدم أي دعم مقنع، وهو ما لا يمكنه فعله إذا كانت الأطروحة مفقودة أو ضحلة، ولا يقدم إجابة واضحة عن الشكل الذي أصبح عليه واقع الحروب اليوم.

المهم مغانم الحرب فقط

هل بات دمج الفصائل المسلّحة في الجيش أملا بعيد المنال في السودان

عملية دمج قوات الدعم السريع في الجيش تواجه أزمة ثقة من الجانبين

تشكل معضلة دمج قوات الدعم السريع في الجيش السوداني أحدث عقبة في مسار الانتقال السياسي في البلاد منذ إزاحة الرئيس السابق عمر حسن البشير بعد حكم استمر لثلاثة عقود، حيث تواجه عملية دمج الفصائل المسلحة في الجيش أزمة ثقة بين الجانبين. وفيما تستمر المخاوف من تتالي الانقسامات وحالة التشظي داخل المؤسسة العسكرية، يتوقع المتابعون سيناريو قائما في حال لم تنجح البلاد في إصلاح قطاعها الأمني وتوحيده، حيث من شأن ذلك أن ينسف اتفاق السلام المبرم بين الحكومة والجبهة الثورية ويعيد الأزمة السودانية إلى مربع الصفر.

الانقسامات تهدد وحدة الجيش السوداني

الخرطوم - تبذل الحكومة السودانية جهودا عديدة لفرض قبضتها على السلطة التنفيذية وفض الاشتباكات بين الأجهزة الأمنية من خلال الدفع نحو عملية إعادة هيكلتها سريعا لسد الثغرات التي تحدث إزعاجا لها في الشارع، وتظهرها كأنها عاجزة أو تابعة للمؤسسة العسكرية التي تفرض سطوة كبيرة على القضايا السياسية والاقتصادية.

بدأت التراشقات بين المكون المدني ونظيره العسكري تخرج عن الإطار الدبلوماسي الذي يتبعه رئيس الحكومة عبدالله حمدوك، حيث أشار الرجل صراحة مؤخرا إلى حالة "تشظٍ" تسود المؤسسة العسكرية، في إشارة إلى ما يتردد من خلافات بين الجيش وقوات الدعم السريع التي تتحفظ على دمجها في مؤسسات الأول.

جوناس هورنر

> نزع سلاح قوات الدعم السريع بالقوة سيكون محفزا لحرب أهلية خطرة

وتعد معضلة دمج قوات الدعم السريع من العقبات الدقيقة في مسار الانتقال السياسي في البلاد منذ إزاحة الرئيس السابق عمر البشير عن السلطة بعد حكم استمر لثلاثة عقود، وتتباين حولها المواقف بصورة تربك الحكومة.

ويحكم السودان راهنا بموجب اتفاق لتقاسم السلطة أبرم بين العسكريين والمدنيين قبل نحو عامين، وجرى تشكيل مجلس السيادة والوزراء وفقا لوثيقة دستورية تنظم المرحلة الانتقالية، أُدخلت عليها تعديلات للسماح بانخراط الجبهة الثورية التي تضم حركات مسلحة وتنظيمات سياسية في مؤسسات الحكم طوال المرحلة الانتقالية.

ووقعت الخرطوم اتفاق سلام في جوبا مع الجبهة الثورية في الثالث من أكتوبر الماضي، نص على ضم القوات التابعة للحركات المسلحة إلى صفوف الجيش، علاوة على أن تشمل عملية إعادة الهيكلة قوات الدعم السريع التي يرأسها نائب رئيس مجلس السيادة الفريق أول محمد حمدان دقلو (حميدي).

وتأسست قوات الدعم السريع عام 2013 لمساندة الحكومة في نزاعها مع المتمردين في إقليم دارفور، وهي قوة شبه عسكرية، لعبت دورا مهمّا في ترتيب الأوضاع عقب سقوط نظام البشير، ويعتقد قائدها حميدتي أنها حمت الثورة من الفشل، ملمحا إلى انحياز قيادات بالجيش إلى نظام البشير.

وتنحدر غالبية عناصر الدعم السريع من رعاة الإبل، واتهمتهم مجموعات حقوقية عديدة خلال نظام البشير بارتكاب الكثير من الجرائم في دارفور، وكان آنذاك يُطلق عليهم لقب "جنجويد"، وهي تتشكل في معظمها من قبائل عربية تقطن دارفور.

وشهدت الأيام الماضية توترا ظاهرا بين الجيش وقوات الدعم السريع، خصوصا بعدما أعلن حميدتي رفضه دمج قواته في صفوف الجيش، محذرا في بيان مصور انتشر على مواقع التواصل الاجتماعي من دمج قواته في الجيش، وقائلا "الحديث عن دمج قوات الدعم السريع في الجيش يمكن أن يفكك البلد".

ونفى مسؤولون عسكريون مرارا أن يكون ثمة انشقاق، لكن خطاب حمدوك الذي ألقاه الثلاثاء الماضي (22 يونيو) ضمن مبادرته لإعادة اللحمة الوطنية والتنسيق مع القوى السياسية أشار إلى انقسامات "مقلقة جدا" داخل المؤسسة العسكرية، ودعا إلى دمج مقاتلي الحركات المسلحة فيها بما في ذلك قوات الدعم السريع.

ويقول مراقبون إن عملية دمج الفصائل المسلحة في الجيش تواجه أزمة ثقة من الجانبين، أسهمت في عرقلة تنفيذ الترتيبات الأمنية الخاصة بولايات الهامش والمنصوص عليها في اتفاق السلام.

ويشير المراقبون إلى تحذير حمدوك من مغبة الانقسامات، إذ يمكن أن تؤدي إلى فوضى تهدد وحدة البلاد، في إشارة إلى حجم المخاوف الناجمة عن انتشار الجيوش في أكثر من إقليم والحساسيات بينها وبين المؤسسة العسكرية النظامية، بجانب احتفاظ هذه الجيوش بسلاحها حتى الآن.

وتسعى حكومة حمدوك إلى معالجة أزمة البلاد الاقتصادية التي تمثل عائقا كبيرا أمام نجاحها عبر تطوير العلاقات مع المجتمع الدولي والاستفادة من رفع اسم السودان من على اللائحة الأميركية للدول الراعية للإرهاب في الحصول على تمويلات من مؤسسات مالية دولية وتدفق الاستثمار على البلاد.

وأشار رئيس الحكومة أكثر من مرة إلى ضرورة تفكيك هيمنة الجيش على بعض المؤسسات الاقتصادية والتسريع بإخضاعها لسيطرة الحكومة، وهو ما يتجاهله حتى الآن المكون العسكري في السلطة الانتقالية.

وشهدت شوارع الخرطوم في الأسابيع الماضية أحداث عنف أثناء احتجاجات شعبية بسبب الإصلاحات الاقتصادية التي أعلنتها الحكومة، الأمر الذي وجد فيه فلول البشير أو من يسمون بـ"الثورة المضادة" فرصة لتحريض الناس ضد السلطة الحالية.

وبعد تصاعد حدة الخلافات بين الجيش وقوات الدعم السريع وخروجها للعلن، شدد رئيس مجلس السيادة الفريق أول عبدالفتاح البرهان على ضرورة "عدم الالتفات إلى الشائعات التي تستهدف وحدة المنظومة الأمنية"، مؤكدا على "انسجامها وتماسكها".

ويحذّر بعض الخبراء من أن اتفاق السلام الموقع في جوبا بين الحكومة والجبهة الثورية قد ينهار إذا لم تتم عملية إصلاح القطاع الأمني.

> حمدوك أشار أكثر من مرة إلى ضرورة تفكيك هيمنة الجيش على بعض المؤسسات الاقتصادية والتسريع بإخضاعها لسيطرة الحكومة، وهو ما يتجاهله حتى الآن المكون العسكري في السلطة الانتقالية

وشرعت الحكومة في التفاوض مع الحركة الشعبية، جناح عبدالعزيز الحلو، للتفاهم معها ودفعها للتوقيع على اتفاق سلام، غير أن المفاوضات تعثرت أخيرا بسبب إصرار الحركة على تضمين الاتفاق بعض البنود، وأبرزها ما يتعلق بفصل الدين عن الدولة، وهو ما لم تتفق عليه أركان السلطة التنفيذية، إذ تميل الحكومة للقبول به بينما يتحفظ عليه كثيرا المكون العسكري.

وقال الخبير الأمني أمين إسماعيل إن "دمج قوات الدعم السريع في الجيش أمر لا بد منه في هذه المرحلة، فهذه القوات تم تشكيلها إبان نظام الحكم السابق لغرض محدد والآن بعد زوال النظام يجب دمجها في الجيش الموحد".

وغطت مسألة تمسك الحكومة بدمج قوات الدمج السريع في الجيش على كثير من المشكلات الأمنية الأخرى بعد تضخم الدور الذي يلعبه الفريق أول حميدتي، وتنامي الحساسيات بينه وبين الفريق أول البرهان، والتي كشفتها مواقف عدة، أبرزها زيارة حميدتي لأنقرة ودعوته لعودة تركيا للاستثمار في السودان، ولقائه منفردا مع وفد أمني إسرائيلي في الخرطوم.

وأشار جوناس هورنر كبير محللي مجموعة الأزمات الدولية إلى أن إصلاح القطاع الأمني "طلب أساسي في الانتقال السياسي في السودان"، محذرا من أن محاولة دمج قوات الدعم السريع ونزع سلاحها بالقوة "ستكون محفزا لحرب أهلية خطرة".

وأضاف هورنر "قبل الموافقة على دمج قواته، من المرجح أن يسعى حميدتي للحصول على تأكيدات بشأن دوره في السودان ما بعد المرحلة الانتقالية، والدعوات لمقاضاته بشأن نزاع دارفور".

ويتهم متظاهرون قوات الدعم السريع بالمشاركة في العنف الذي صاحب عملية فض اعتصامهم أمام مقر القيادة العامة للجيش وسط الخرطوم قبل نحو عامين، وأسفر عن مقتل 128 شخصا، وهو ما نفاه حميدتي، لافتا إلى أنه "حامي ثورة السودان".

واستبعد هورنر إتمام عملية الدمج، واصفا إياها بأنها "أمل بعيد المنال"، مشددا على أن سلطة حميدتي وقوته في سيطرته على الدعم السريع، وإصلاح قطاع الأمن "غير مرجح طالما احتفظ السودان بقوات مسلحة عديدة لها مصالح وقواعد متنافسة".